# العلاقات المصرية ـ الصينية
# بين الاستمرارية والتغيير (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٣)

**شريفة فاضل محمد**(*)

**مدرّسة علوم سياسية في جامعة بورسعيد ـ مصر.**

## مقدمة

مثّلت ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في مصر نقطة تغيير وتحول في النظام السياسي المصري، وترتب عليها ضرورة النظر في جميع السياسات الداخلية والخارجية، وبرزت الدعوات إلى إعادة النظر في سياسة مصر الخارجية، التي كانت تميل إلى مزيد من الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها الغربيين خلال فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك، فظهر مفهوم التوجه شرقاً، كمحاولة لإعادة التوازن في السياسة الخارجية المصرية. وكانت الصين من أوائل الدول التي اتجه الرئيس محمد مرسي لزيارتها؛ وساعد على تفعيل هذا التوجه الروابط التاريخية بين مصر والصين والعديد من العوامل المشتركة.

تركز هذه الدراسة على تحديد مدى استمرارية العلاقات المصرية ـ الصينية من عام ٢٠٠٣ بداية تولي هو جينتاو الحكم في الصين حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من خلال تطبيق بعض المؤشرات مثل: معدل التبادل التجاري بين الدولتين، ومن ثم تحديد اتجاه تلك العلاقة، وتحديد عوامل استمرارها أو تغييرها؛ وتشمل فترة الدراسة العديد من الأحداث والتغييرات الدولية والإقليمية والداخلية في الدولتين، وتتناول مفهوماً جديداً هو مفهوم التوجه شرقاً، ومن ثم فهي تؤصل مفهوماً جديداً في العلاقات الدولية. كما تهدف إلى تحديد توجه العلاقات المصرية ـ الصينية، ومن ثم تحديد العوامل المؤثرة في تلك التوجهات وتغييرها، لنتمكن من التنبؤ بمستقبل تلك العلاقة وإمكان تطويرها.

وتقوم الدراسة على فرض رئيسي، وهو أن للعامل الدولي أثراً كبيراً في توجه العلاقة بين مصر والصين. وتحاول الدراسة الإجابة عن بعض الأسئلة مثل: ما المقصود بمفهوم التوجه شرقاً؟ وما أسباب نشأة هذا التوجه؟ وما طبيعة العلاقات المصرية ـ الصينية خلال فترة الدراسة؟ وما هي مؤشرات قياس تطور تلك العلاقة؟ وما هي محدداتها؟ وتستخدم الدراسة

(*) البريد الإلكتروني: sherifafadel@yahoo.com.

منظور الاستمرارية والتغيير لتحديد اتجاه العلاقة، إضافة إلى إطار نظري يشمل تحديداً مفهوم التوجه شرقاً، وتستخدم المنهج المقارن. تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة. المبحث **الأول**: إطار نظري (مفهوم التوجه شرقاً)، المبحث **الثاني**: مؤشرات قياس تطور العلاقة بين مصر والصين، والمبحث **الثالث**: محددات العلاقة بين الدولتين.

## أولاً: الإطار النظري للدراسة: مفهوم التوجه شرقاً

### ١ ـ نشأة مفهوم التوجه شرقاً

**تطوير العلاقات العربية أو الخليجية مع دول الشرق الآسيوية هو التوجه الصحيح الذي يمكن أن يحقق ما تصبو إليه الدول من تقدم اقتصادي وثقافي وعلمي.**

برز في ثمانينيات القرن الماضي أهمية العامل الاقتصادي في رسم العلاقات الدولية، وظهرت أهمية المنطقة الآسيوية بعد بروز النمور الآسيوية، والتجارب التنموية الناجحة في التسعينيات، وبرزت أهميتها بشدة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فاستطاعت الولايات المتحدة تجاوز الآثار المباشرة للأزمة، من خلال ربط شبكة من المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من القوى الدولية المؤثرة مثل الصين واليابان والبلدان العربية في منطقة الخليج، فاستطاعت الولايات المتحدة استقطاب نحو ١,٢ تريليون دولار من الاستثمارات الصينية في سندات الخزينة الأمريكية، و٩٠٠ مليار دولار من اليابان، و٤٥ مليار دولار من دول الخليج[١]. ووقعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩ معاهدة الصداقة والتعاون لآسيان (TAC) وأصبحت الولايات المتحدة العضو السادس عشر فيها من خارج المنطقة[٢].

وقام أوباما بعد إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية بأولى جولاته الخارجية إلى منطقة جنوب شرق آسيا، التي أصبحت تشكل أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، بادئاً جولته بزيارة تايلاند، التي تعتبر حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة، ثم ميانمار، فكمبوديا للمشاركة في اجتماعات قادة شرق آسيا. وأكدت كلينتون في مقالة لها بعنوان «أمريكا والقرن الباسيفيكي» أن دور الولايات المتحدة في تلك المنطقة تحديداً يضمن لها دوام الزعامة ويحفظ لها مصالحها إجمالاً[٣].

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسى، «بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي: محاولة موجزة في تصنيف العالم،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٢ (خريف ٢٠١١)، ص ١٥٠.

(٢) ووجيان مين، «النظام الدولي الجديد والدور الصيني،» مجلة **الصين اليوم** (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، ص ١١.

(٣) «الدبلوماسية الأمريكية تتجه شرقاً،» <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1117919>.

أما الاتحاد الأوروبي فقد توجه للشرق مبكراً، فأصدر الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ وثيقة سياسة طويلة المدى بالنسبة إلى العلاقات الصينية ـ الأوروبية، وهي توضح الأولوية التي يعطيها الاتحاد الأوروبي للصين، ثم وقع وثيقة عام ١٩٩٨، نصت صراحة على مشاركة شاملة مع الصين في ظل وجود مصالح طويلة المدى في الصين(٤).

أما بالنسبة إلى البلدان العربية، فقد أعلن محمود محيي الدين، مدير البنك الدولي أنه ينبغي على البلدان العربية أن تراجع الدور الذي اعتادت القيام به مع أوروبا وأمريكا الشمالية، في ضوء ما يطرح على الساحة من مستجدات جديدة، وميل دفة الاقتصاد العالمي ناحية الصين والهند ودول الشرق؛ وأن هناك تحولاً بالفعل في حركة التجارة والاستثمار تدريجاً إلى دول الشرق ولكن مع معطيات ثقافية واقتصادية جديدة، وفي قواعد التعامل والتفاوض والتأهيل، وكيفية تعامل الاقتصادات العربية مع اقتصادات الشرق، الصاعدة وليست الناشئة(٥).

لذا فالخيار الاستراتيجي بات واضحاً ويطلق عليه البعض «موسم الهجرة إلى الشرق»، فالمصالح الحيوية والعلاقات التاريخية ممتدة عبر العصور بين دول الشرق والبلدان العربية. فالتفاهم المشترك تجاه القضايا المصيرية متوافر، وتطوير العلاقات العربية أو الخليجية مع دول الشرق الآسيوية هو التوجه الصحيح الذي يمكن أن يحقق ما تصبو إليه الدول من تقدم اقتصادي وثقافي وعلمي. والتوجه الخليجي شرقاً أمر تفرضه مبررات ودوافع مهمة ومتنوعة، تجمعها مصالح عدة بعضها استراتيجي وبعضها اقتصادي، كالاستفادة من التقدم الاقتصادي للنمور الآسيوية وخبراتهم وتجاربهم الواقعية في التنمية الشاملة، بعد أن ارتكز التعامل الاقتصادي الخليجي على مدار نصف القرن العشرين على الغرب، وهو أمر لم يحقق الحصول على التكنولوجيا المتطورة.

وظهرت قيود عدة على التبادل التجاري، ويجري التركيز على منتج وحيد هو «النفط» فقط. ولتصحيح مسار التعاون الاقتصادي الشامل بدلاً من التركيز على تصدير سلعة استراتيجية واحدة فقط، من خلال التوسع في جعل أسواق آسيا مجالاً مهماً لتصدير المنتجات الخليجية، حيث تشكل السوق الآسيوية مستقبلاً متنفساً مهماً للمنتجات البتروكيميائية وغيرها، وتأكيد الانتماء الخليجي لآسيا، والتعاون والتنسيق لمواجهة التهديدات والتحديات والمخاطر المشتركة. كما تستطيع بلدان الخليج النفطية أن توفر لدول آسيا حاجاتها المطّردة والمتضاعفة من الطاقة، الأمر الذي يزيد قوة ومتانة العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ويسمح بمزيد من الانفتاح التجاري. كما يمكن لبلدان الخليج الاستفادة من خبرات دول آسيا المتقدمة في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، بعد أن تحولت كل من الصين والهند إلى أكبر دولتين متخصصتين في التكنولوجيا

---

(٤) السيد صدقي عابدين، «علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي،» ورقة قدمت إلى: **الصعود الصيني** (مؤتمر)، تحرير هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٣٠٥.

(٥) «محيي الدين: على العرب التوجه شرقاً،» مصرس، ٢٠١٢/١٢/٢٠، <http://www.masress.com/alwafd/6310>

رفيعة المستوى التي ستقود الثورة التكنولوجية القادمة. كما باتت اليابان وسنغافورة وماليزيا من الدول المتطورة في مجال التعليم، وهي تمتلك خبرة كافية في تطوير الاستثمار، وإقامة المشروعات المشتركة على نطاق كبير ومتنوع، حيث تحظى دول وسط وجنوب آسيا بوجود فرص واعدة جديدة للاستثمار، فضلاً عن ظهور شركات آسيوية عالمية، وتحولها إلى منارة لنشر التكنولوجيا في العالم، والمحرك الأساسي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الدول غير الصناعية، وكذلك فإن الأحلاف والتحالفات الاقتصادية في آسيا قد باتت تمثل قوى مؤثرة في السوق العالمية(٦).

وحتى الهند التي تعتبر من تلك الدول التي يتوجه العالم نحوها، أطلقت سياسة التوجه إلى الشرق، فأصدرت وثيقة **رؤية المنطقة الشمالية الشرقية في عام ٢٠٢٠**، التي أطلقها رئيس الوزراء الهندي في تموز/يوليو ٢٠٠٨، والمنطقة الشمالية الشرقية هي أرض مغلقة انضمت إلى بقية الهند من خلال ممر ضيق متاخم لشمال بنغلاديش لا يتعدى عرضه ٢١ إلى٤٠ كم، ويُعرَف باسم «رقبة الدجاجة». ويشكل هذا الممر عائقاً خطيراً لتنمية المنطقة، التي تخلفت كثيراً عن بقية أنحاء البلاد من حيث البنية التحتية، والتنمية الصناعية، وبُذلت جهود لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك تماشياً مع أهداف سياسة التوجه إلى الشرق. واتُخذت عدة تدابير تحت رعاية سياسة التوجه نحو الشرق للارتقاء بشمال شرق الهند مثل الطريق الآسيوي السريع، وربط السكك الحديد الآسيوية، وخط أنابيب الغاز الطبيعي. ويهدف مرفق النقل بالعبور إلى إقامة اتصال بين الموانئ الهندية، وميناء سيتوي في ميانمار من خلال النقل النهري ووصلات الطرق في ميزورام.

وتعترف وثيقة رؤية ٢٠٢٠ بأن سياسة التوجه إلى الشرق قد فشلت في رفع مستوى المنطقة الشمالية الشرقية في السنوات الـ ١٥ الماضية، لأن معظم السلع من دول الآسيان تُرسل من خلال الطريق البحري، حيث يعتقد أن الطريق البري غير آمن إلى حد بعيد لأسباب أهمها انعدام البنية التحتية والتمرد. كما تطرق رئيس وزراء الهند إلى المبادرات التي أطلقتها الهند لتعزيز علاقاتها مع مجموعة الآسيان، فضلاً عن العلاقات الثنائية بين الهند وبعض دولها، وبخاصة ميانمار. كما يُعتبر «التقدم السلمي» للصين الآن مجرد فرصة رغم العديد من التحديات. فالصين تسيطر فعلاً على منطقة جنوب شرق آسيا، حيث خلقت منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين التي أنشئت بموجب اتفاق أبرم في عام ٢٠٠٤ ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من كانون الثاني/يناير٢٠١٠، وهو اتفاق يقرب من ١,٩ مليار نسمة.

أما من حيث القيمة الاقتصادية فتمثل هذه الاتفاقية ثالث أكبر اتفاق إقليمي بعد اتفاقية الاتحاد الأوروبي وشمال أمريكا للتجارة الحرة. وتعتبر سياسة الهند للتوجه إلى الشرق أن دول الآسيان واليابان شركاء رئيسيون في شرق آسيا. كما تقوي الهند علاقاتها مع كوريا الجنوبية،

---

(٦) طارق سيف، «موسم الهجرة إلى الشرق،» <http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat %2812%29/843.htm>.

ويمكن لها أن تصبح قوة استقرار وتوازن في هذه المنطقة. إن انضمام الهند منذ البداية لمجموعة العشرين قد عزز صورتها في هذه المنطقة، إذ إن ست دول من أصل ٢٠ هي: أستراليا والصين واليابان والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية تنتمي لمنطقة شرق آسيا[٧].

## ٢ ـ المقصود بالتوجه شرقاً

بنَاء على ما سبق فإن المقصود بالتوجه شرقاً هو تدعيم العلاقات مع الدول الواقعة شرق قارة آسيا والمحيط الهادي، وبخاصة الدول التي أحرزت تقدماً ونمواً اقتصادياً مثل دول النمور الآسيوية (تايوان ـ سنغافورة ـ هونغ كونغ ـ كوريا الجنوبية)، ودول الآسيان (إندونيسيا ـ ماليزيا ـ الفيليبين ـ سنغافورة ـ تايلاند ـ بروناي ـ فييتنام ـ لاوس ـ بورما ـ كمبوديا)، إضافة إلى الصين والهند واليابان، وتلك العلاقات قائمة على أسس اقتصادية، بهدف الاستفادة من تجارب تلك الدول ومن تقدمها العلمي والتكنولوجي، وأسواقها.

## ٣ ـ أسباب التوجه شرقاً

تعددت أسباب الدعوات إلى التوجه شرقاً، فالدول الصغرى، التي تسعى للتنمية تركز على أسباب منها:

أ ـ تغيير محتوى القضايا الدولية، فأصبحت هناك قضيتان هما الأكثر أهمية في العالم، وهما السلام والتنمية[٨].

ب ـ الصعود الواضح والقوي لاقتصادات دول آسيوية مثل الصين والهند وماليزيا، التي تتميز بتنوع إنتاجها، وبقدرة هائلة على توزيعه، فأصبح واضحاً أن الأقطاب الكبار الجدد قادمون من الشرق.

ج ـ أصبحت أسواق هذه الدول مطمعاً مهماً للاقتصادات الغربية التي تعاني حالياً انخفاضاً في النمو، وتبحث عن أسواق لصادراتها.

د ـ استطاعت معظم دول آسيا أن تحول صراعاتها البينية، وقلة ثرواتها الطبيعية، وزيادة سكانها إلى قوة تنطلق بها في مجالات التكنولوجيا وتسخير العمالة الرخيصة لتصبح مصدراً للعملة الصعبة[٩].

---

(٧) فؤاد خليل، «التوجه الهندي شرقاً.. وتعزيز المكانة الإقليمية (ج ٢)،» <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/asia/113547-2010-03-11%2011-37-47.html>.

(٨) مين، «النظام الدولي الجديد والدور الصيني،» ص ١٠.

(٩) سيف، «موسم الهجرة إلى الشرق».

هـ ـ لم يكن لتلك الدول الآسيوية تجارب استعمارية مع دول العالم، لذلك من السهل إقامة علاقات مبنية على التعاون، على عكس العلاقات مع القوى التقليدية الأمريكية والأوروبية، التي لها تاريخ من الاستعمار والهيمنة، والتجارب المريرة في ذاكرة بعض الشعوب.

غير أن الولايات المتحدة ـ كقوة عظمى ـ لها أهداف أخرى من التوجه شرقاً، فهي تسعى من ناحية إلى كبح نهوض الصين، وتحرص من ناحية أخرى على التعاون معها لتطبيق خطة إعادة التوازن في المنطقة، التي ترغب في بسط هيمنتها عليها والتمتع بمكانة قيادية فيها.

وفي ضوء تأثير الصين كقوة اقتصادية صاعدة في المنطقة وامتلاكها سوقاً كبيرة وشاسعة فإن قوة الإشعاع السياسي والاقتصادي والاستراتيجي للشبكة التجارية التي تمثل الصين محورها في منطقة آسيا ـ الباسيفيك أصبحت تشكل في الواقع تحديات ضخمة للولايات المتحدة. لذلك تحاول الإدارة الأمريكية بناء علاقات مستقرة وبنّاءة مع الصين، وذلك في إطار استراتيجيتها لإعادة التوازن تجاه التعامل مع التحديات الدبلوماسية والاقتصادية؛ فقد استعرض مستشار الأمن القومي لأوباما، أسباب وأهداف المحور الأمريكي تجاه آسيا الذي بدأته إدارة أوباما في فترتها الرئاسية الأولى، مشيراً إلى أن إعادة التوازن هو استراتيجية مستدامة لها أبعاد متعددة، وجهد طويل المدى؛ لتحسين وضعنا لمواجهة التحديات، والاستفادة من الفرص، التي من المحتمل أن تواجهنا في هذا القرن، واتباع علاقات مستقرة وبناءة هي أحد العناصر الضرورية للاستراتيجية التي تهدف إلى دفع مصالح الأمن القومي الأمريكي، كما أنه يصعب التعامل مع تحديات دبلوماسية واقتصادية كثيرة بدون وجود الصين على طاولة المفاوضات، بدءاً من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مروراً بإيران وحتى سورية، إلى إعادة التوازن الاقتصادي والتغير المناخي(١٠).

## ثانياً: مؤشرات قياس تطور العلاقة بين مصر والصين

### ١ ـ العلاقات المصرية ـ الصينية (٢٠٠٣ ـ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

مصر من أوليات الدول التي تنبهت لأهمية الشرق مبكراً، فدخلت مع الآسيويين في علاقات تعاون اقتصادي على أساس المنفعة المتبادلة، وتحويل ذلك التعاون من علاقة بين الحكومات فقط إلى علاقة تستوعب قوى المجتمع الاقتصادي ككل وفي مقدمها رجال الأعمال. وتعتبر آسيا الشريك التجاري الثالث لمصر بعد كل من أوروبا وأمريكا. وتمثل آسيا لمصر ميداناً رحباً للتواصل الحضاري والثقافي ولبناء نموذج لتواصل الحضارات بدلاً من نموذج صراع الحضارات البوذية والكونفوشيوسية والهندوسية وغيرها. وهناك رصيد ثقافي هام بين مصر ومعظم دول

(١٠) «الدبلوماسية الأمريكية تتجه شرقاً».

آسيا يتمثل بوجود اتفاقيات ثقافية مع عدد منها إضافة إلى افتتاح مصر لبعض المراكز الثقافية والمكاتب الإعلامية في بعض الدول الآسيوية[١١].

وللعلاقات المصرية ـ الصينية خصوصية، حيث زار الرئيس حسني مبارك الصين تسع مرات، ثلاث منها عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية، وست مرات خلال رئاسته للجمهورية، آخرها كان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لحضور قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي. بينما قام الرئيس الصيني هو جينتاو بزيارة القاهرة في كانون الثاني/يناير٢٠٠٤، في أول جولة خارجية له بعد توليه منصبه، حيث تم توقيع أربع اتفاقيات للتعاون، وتشكيل لجنة وزارية لمتابعة نتائج زيارة تم في إطارها ترتيب عدة زيارات رفيعة المستوى إلى مصر.

**إن المقصود بالتوجه شرقاً هو تدعيم العلاقات مع الدول الواقعة شرق قارة آسيا والمحيط الهادي، وبخاصة الدول التي أحرزت تقدماً ونمواً اقتصادياً مثل دول النمور الآسيوية [...] إلى الصين والهند واليابان.**

## ٢ ـ العلاقات المصرية ـ الصينية (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ـ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)

بعد اندلاع الثورات العربية قامت الصين بحملة قمع صارمة، وحظّرت عبارة «ثورة الياسمين» و«الربيع العربي»، و«مصر»، و«ميدان التحرير» من محركات البحث على الإنترنت[١٢]؛ وبعد اندلاع الثورة المصرية، لم يخرج تعامل الصين مع الأحداث عن السياق العام الذي يحكم السياسة الخارجية الصينية وفقاً لمبادئها، وفي مقدمتها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. فباستثناء التصريحات الخاصة بأمن وسلامة الرعايا الصينيين في مصر، لم يخرج عن الحكومة الصينية أي تصريحات تعليقاً على الأحداث حتى العاشر من شباط/فبراير ٢٠١١، حين أعلن وزير خارجية الصين يانغ جيه تشي «إن الصين ترفض التدخل الخارجي في شؤون مصر، وينبغي أن تقرر مصر شؤونها بنفسها وبشكل مستقل ويجب ألّا تخضع لتدخل خارجي.

وإننا نعتقد أن مصر لديها ما يكفي من الحكمة والقدرة على التغلب على الصعوبات الحالية وتحقيق الاستقرار الوطني والتنمية». وفي اليوم التالي لتخلي مبارك عن رئاسة الدولة المصرية،

---

(١١) الهيئة العامة للاستعلامات، «سياسة مصر الآسيوية،» <http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=235>.

(١٢) بول سالم، «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق (ملف): مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩٨ (نيسان/أبريل ٢٠١٢)، ص ١٥٢.

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، ما تشاوشيوي، «إن الصين تأمل في استعادة الاستقرار الوطني والنظام الاجتماعي قريباً في مصر»[١٣].

وبعد انتخاب رئيس للجمهورية في حزيران/يونيو ٢٠١٢[١٤]، قام الرئيس محمد مرسي بزيارة للصين في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ في أول زيارة له خارج المنطقة العربية، واستمرت ثلاثة أيام سعى خلالها لتعزيز التعاون بين مصر والصين في المرحلة المقبلة إلى جانب تطوير وجذب الاستثمارات، والمشاريع الكبرى الصناعية والتكنولوجية الصينية إلى مصر، ورافقه خلال زيارته عدد من الوزراء وثمانون رجل أعمال مصرياً. وأكد الرئيسان مرسي وهوجينتاو ضرورة تعزيز وتعميق علاقات التعاون المشترك بين البلدين. وتم توقيع ٨ اتفاقيات ثنائية تشمل مجالات التعاون المشترك في الاقتصاد والتجارة والزراعة والسياحة والاتصالات والبيئة، ودفع الاستثمارات بين البلدين.

وتضمنت الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجانبين اتفاقاً في مجالات التعاون الاقتصادي والفني حول تقديم الصين منحة لا ترد بقيمة تبلغ٤٥٠ مليون يوان (نحو ٧٠ مليون دولار)؛ لإقامة مشروعات مشتركة في مجالات البنية التحتية، والكهرباء، والبيئة، ومنحة أخرى عبارة عن ٣٠٠ سيارة شرطة لمصر، إضافة إلى مذكرة تفاهم لمعالجة النفايات الصلبة، والتعاون في مجال حماية البيئة، واتفاقية في مجال التعاون السياحي، ومجال البحوث الحقلية في الزراعة، واتفاقية تعاون عبارة عن قرض ميسر تبلغ قيمته ٢٠٠ مليون دولار من بنك التنمية الصيني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ووقِعَت مجموعة من الاتفاقيات الاستثمارية بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الصينيين بإجمالي استثمارات ٤,٩ مليار دولار، تمثل هذه الاستثمارات نقلة حقيقية في مسار العلاقة الاقتصادية بين مصر والصين. وتتضمن اتفاقية إطارية بين البنك الوطني للتنمية الصيني ووزارة البحث العلمي في مصر حول التعاون في مجال التخطيط والاستشارات، واتفاقية هي عبارة عن مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات بين وزارة الاتصالات في مصر ووزارة الصناعة والمعلوماتية الصينية. وأكد الرئيسان في البيان المشترك في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، عقب اختتام الرئيس مرسي زيارته للصين، دعمهما لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، تتمتع بكامل السيادة على أساس حدود ١٩٦٧، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية، وساند البيان مشاركة فلسطين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى[١٥].

---

(١٣) حسين إسماعيل، «الصين وثورات العرب ٢٠١١،» <http://chinatoday.maktoobblog.com/1615767/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-2011>.

(١٤) Ahmed Abd Rabou, «Egypt after Elections: Towards the Second Republic?,» *Insight Turkey*, vol.14, no. 3 (Summer 2012), pp. 22-23.

(١٥) الهيئة العامة للاستعلامات، «العلاقات المصرية ـ الصينية،» <http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=1128>.

وهدفت زيارة مرسي للصين إلى الاستفادة من التجربة الاقتصادية للصين، وإعادة التوازن لعلاقات القاهرة الخارجية[١٦]، وعكست اهتمام مصر بتطوير العلاقات مع الصين، والاستفادة من خبرتها في مجالات عدة ولا سيما مكافحة الفقر، وتطوير العشوائيات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعملت على تضييق الفجوة الكبيرة في الميزان التجاري. وأكد السفير محمد عبد الوهاب الساكت عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية أن زيارة مرسي للصين تعيد التوازن في العلاقات الخارجية لمصر، وتؤكد سياستها القديمة في الاتجاه في علاقاتها نحو الشرق. كما تؤكد الزيارة أن مصر تعتنق المبادئ نفسها التي تعتنقها الصين، وهي مبادئ التعايش والسلام والتنمية، وأنها تريد الاستفادة من التجربة الصينية في البناء والتنمية ومكافحة الفساد[١٧]. وبلغ حجم التجارة الثنائية بين مصر والصين خلال الأشهر الأربعة الأولى لعام ٢٠١٣ مقدار ٣,٤٥ مليار دولار، محققاً نمواً بلغت نسبته ٣٢,٩ بالمئة مقارنة مع الفترة عينها من عام ٢٠١٢، بينما تجاوز حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في القطاعات غير المالية بمصر ٦٠٠ مليون دولار[١٨].

ولكن بعد انقلاب ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣ العسكري في مصر فإن الصين التزمت بموقفها الحيادي للمحافظة على مصالحها الاقتصادية، وبخاصة أن الانقلاب العسكري بدا غير مستقر مع صمود القوى المعارضة له. ولكن الحكومة المصرية دعت إلى تعزيز وتنمية الاستثمارات الصينية في مصر ودعا وزير التجارة والصناعة رجال الأعمال الصينيين إلى زيادة استثماراتهم في مصر.

**تمثل آسيا لمصر ميداناً رحباً للتواصل الحضاري والثقافي ولبناء نموذج لتواصل الحضارات بدلاً من نموذج صراع الحضارات البوذية والكونفوشيوسية والهندوسية وغيرها.**

## ٣ ـ مؤشرات العلاقة بين مصر والصين

تم الاعتماد على مؤشري الصادرات والواردات لقياس اتجاه العلاقة، وتحديد مدى استمراريتها، ومدى تغييرها. مؤشر الواردات يعكس توجه السياسة الخارجية المصرية، بينما توجه الصادرات يعكس توجه السياسة الخارجية الصينية نحو مصر. وفي ما يلي الجدول الرقم (١) الذي يبين إجمالي الصادرات، والواردات المصرية للصين. ولم تتوافر بيانات منذ انقلاب تموز/يوليو ٢٠١٣ إلا أن وزير الصناعة والتجارة منير فخري عبد النور أعلن التزام مصر بأية اتفاقيات وقعت عليها.

---

(١٦) أحمد محمد أبو زيد، «محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩١ (أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، ص ١٢٩ ـ ١٤٦.

(١٧) «سياسيون: مصر تعاود التوجه شرقاً،» <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial =1014285>

(١٨) «دبلوماسي صيني: ٣,٤٥ مليار دولار أمريكي حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر خلال الأربعة أشهر الأولى لهذا العام،» **صدى البلد**، ٢٠١٣/٥/٢٩، <http://www.el-balad.com/504469>

**الجدول الرقم (١)**

**إجمالي الصادرات والواردات بين مصر والصين**

(بملايين الجنيهات)

| السنة | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٥٩٨,٢٩٩ | ١٢٥٩٨,٧٨٨ |
| ٢٠٠٤ | ٧٥٦,٠٠٦ | ٩٣٩٩,٣٦٥ |
| ٢٠٠٥ | ٦٣٢,٥٥ | ٥٢٩٤,١١٢ |
| ٢٠٠٦ | ٦٢٢,٣٤٤ | ٦٨٧٨,٥٩٣ |
| ٢٠٠٧ | ٧٣١,٩٣٥ | ٩٢١٨,٦٩٥ |
| ٢٠٠٨ | ١٨٦٧,٠٠٠ | ٢٤١٦٤,٢١٠ |
| ٢٠٠٩ | ٥٤٢٥,٠٠٠ | ١١٤٧٤,٤٥١ |
| ٢٠١٠ | ٢٥٧٤,٠٠٠ | ٢٧٧٦٨ |
| ٢٠١١ | ٣٧١٧,٠٠٠ | ٣٤٠٤٣ |
| ٢٠١٢ | ٣٧١١,٠٠٠ | ٣٢٩٥٧ |

**المصدر:** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التجارة الخارجية، <http://msrintranet.capmas.gov.eg/pls/busns/cnt>.

**الشكل الرقم (١)**

**الصادرات المصرية إلى الصين**

(بملايين الجنيهات)

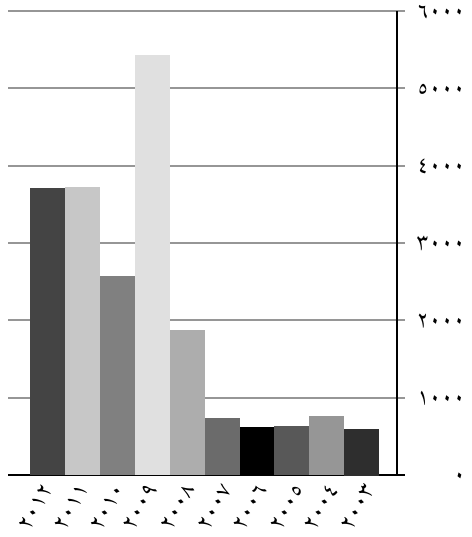


**الشكل الرقم (٢)**

**الواردات المصرية من الصين**

(بملايين الجنيهات)

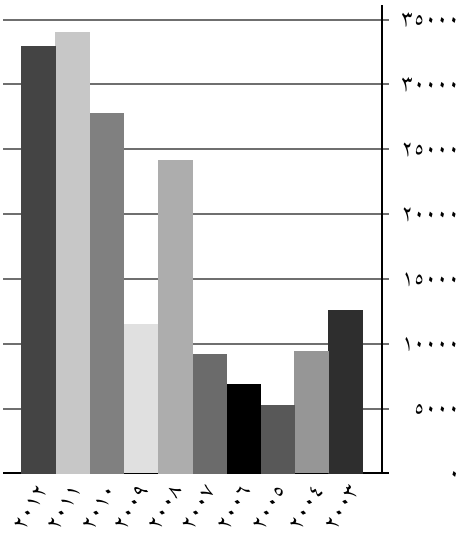

يلاحظ من الشكلين الرقمين (١) و(٢) أن هناك فجوة كبيرة بين واردات مصر وصادراتها من الصين وإليها، لمصلحة الصين، تفاصيلها كالتالي:

**أ ـ** على صعيد الصادرات فعلى الرغم من إعلان مصر توجهها للشرق فقد ظلت صادراتها إلى الصين ضئيلة جداً خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧، ثم بدأت ترتفع بداية من ٢٠٠٨ ثم ٢٠٠٩، ولكن عاودت الانخفاض عام ٢٠١٠، لتعود وترتفع إلى حدٍ ما خلال فترة الثورة في ٢٠١١ ـ ٢٠١٢.

**ب ـ** على صعيد الواردات اتخذت الواردات المصرية من الصين منحىً متذبذباً، وقد بلغ أدنى مستوى لها عام ٢٠٠٥، يليه عام ٢٠٠٦، ثم عام ٢٠٠٧، ثم عام ٢٠٠٩.

ومن أسباب ذلك الانخفاض توقيع مصر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بروتوكولاً في إطار ما يُعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) مع الولايات المتحدة وإسرائيل، لذلك انخفضت وارداتها من الصين في عام ٢٠٠٤ عن عام ٢٠٠٣، ثم زاد الانخفاض في عام ٢٠٠٥، ثم شهدت الواردات ارتفاعاً طفيفاً حتى عام ٢٠٠٨. فقد زادت الواردات من الصين، حيث كانت الولايات المتحدة تعاني أزمة اقتصادية كبيرة في ذلك العام، واتجهت هي نفسها للتعاون مع الصين للخروج من أزمتها.

١ ـ الواردات المصرية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ كانت في أعلى معدلاتها، بالرغم من أنها فترة عدم استقرار سياسي بمصر بسبب الثورة، ومع ذلك فإن نسبة الواردات خلال هذين العامين تؤكد توجه السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير نحو تنويع علاقاتها الخارجية وإعادة توجيهها نحو الشرق[١٩].

## ثالثاً: محددات العلاقة بين مصر والصين

### ١ ـ المحددات الداخلية

تتمثل المحددات الداخلية للعلاقة بين مصر والصين بـ:

### أ ـ موقع استراتيجي مهم للدولتين

تشغل الصين موقعاً استراتيجياً في القارة الآسيوية، حيث تبلغ مساحتها ٢٠ بالمئة من مساحة القارة، إضافة إلى حدودها المشتركة مع ١٤ دولة، وهو رقم قياسي[٢٠]، يجعل الصين

---

(١٩) شريفة فاضل محمد، «توجه السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير: رؤية استشرافية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي بعنوان: «الواقع السياسي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير: رؤية استشرافية»، جامعة حلوان، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٢٠) هدى ميتكيس، «الصين والشرق الأوسط،» في: هدى ميتكيس، محرر، **العلاقات الآسيوية ـ الآسيوية** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٧)، ص ١١.

دولة قارة. كما تقع مصر في الشمال الشرقي من قارة أفريقيا، وفي أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، يحدها من الشمال البحر المتوسط، تقع معظم أراضيها في أفريقيا غير أن جزءاً من أراضيها، وهو شبه جزيرة سيناء، يقع في قارة آسيا، فهي دولة عابرة للقارات تشترك بحدود من الغرب مع ليبيا، ومن الجنوب مع السودان، ومن الشمال الشرقي مع فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ومع قطاع غزة، وتطل على البحر الأحمر من الجهة الشرقية. تمر عبر أرضها قناة السويس التي تفصل الجزء الآسيوي منها عن الجزء الأفريقي [٢١].

### ب ـ حجم سكاني كبير

بلغ عدد سكان مصر ٨٤ مليون نسمة في آذار/مارس ٢٠١٣، بينما يبلغ عدد سكان الصين حوالى مليار و٤٠٠ مليون نسمة[٢٢].

### ج ـ محددات اقتصادية

في الثمانينيات تبنّى دنغ شياو بنغ ما يعرف بنظرية القط، وهي تقول «بعدم أهمية لون القط ما دام يصطاد الفئران»، وهي تعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي، والتقليل من التركيز على الأيديولوجيا. بدأ هذا التوجه من خلال ما عرف بسياسة الباب المفتوح، ثم سار جيانغ زيمين بعده على نهجه في الإصلاح الاقتصادي نفسه، ونجح في تعميق سياسة الإصلاح، التي تم إقرارها في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي، ما أدى إلى الإسراع بخطى الإصلاح الاقتصادي. وفضلت الصين الخيار السلمي، والتخلي عن سباق التسلح، مع التركيز على هدف التنمية الاقتصادية الداخلية، من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي في ظل شعار تطبيق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، مع الحفاظ على علاقاتها بدول العالم الثالث وعدم التصادم مع القوى الكبرى. فقد أدركت أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية، فمع اختفاء العدو الاستراتيجي، الذي يستوجب المقاومة العسكرية، برز عامل القوة الاقتصادية، الذي ازدادت أهميته مع تزايد التنافس حول المواد الأولية، والحصول على الأسواق العالمية[٢٣].

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عقد المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني، وكان يمثل استمرارية لتوجهات نظام الحكم في عهد كل من ماوتسي تونغ، ودنغ شياو بنغ، وجيانغ زيمين، حيث كان موضوع هذا المؤتمر كما أعلنه هو جينتاو هو رفع الراية العظيمة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية عالياً، واعتبار نظرية دنغ شياو بنغ وأفكار «التمثيلات الثلاثة» المهمة مرشداً، والتطبيق والتنفيذ المتعمق لمفهوم التنمية العلمي، ومواصلة تحرير

---

(٢١) عوني فرسخ، «مصر بين ثورتين،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٢٠١.

(٢٢) ( ) انظر: «ملحق: قائمة الدول حسب عدد السكان،» ويكيبيديا، <http://ar.wikipedia.org>.

(٢٣) للمزيد من التفاصيل، انظر: شريفة فاضل محمد، «محددات السياسة الخارجية الصينية في الفترة من ١٩٧٦ حتى ٢٠٠٣: دراسة مقارنة بين فترتي (دنغ شياو بنغ) و(جيانغ زيمين)،» (أطروحة دكتوراه، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، ٢٠١٠).

العقول، والتمسك بالإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، وحفز التنمية العلمية، ودفع التناغم الاجتماعي، والكفاح في سبيل إحراز انتصار جديد لبناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل(٢٤).

وفي المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ تم إقرار تعديل دستور الحزب الشيوعي، وإدخال مفهوم التنمية العلمي إلى منهاج الحزب من أجل تنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، وأكد تقرير الأمين العام هو جينتاو على «التنمية الشاملة للإصلاح السياسي، وتنمية الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين حياة الشعب والثقافة والاقتصاد الصديق للبيئة».

أما مصر فهي تعاني مشاكل اقتصادية عديدة كشفها تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ فذكر أن المستوى الإجمالي للفقر في مصر ١٦,٧ بالمئة وهناك ١٠,٧ مليون مصري لا يستطيعون الحصول على حاجاتهم من الغذاء، وأن ٢٤,٨ بالمئة من المصريين يعيشون بدخل يومي لا يتجاوز دولارين، و٢٣,١٣ بالمئة من الأطفال الفقراء قد توقفوا عن إتمام تعليمهم في المدارس، وتفشى وباء الالتهاب الكبدي الوبائي سي، وبلغ في بعض المحافظات نسبة ٥٧ بالمئة(٢٥).

وفرضت المشكلة الاقتصادية على مصر تبني سياسات خارجية نشطة لدعم الاقتصاد وجدولة الديون الخارجية، فتم تدعيم سياسات التحول نحو اقتصاد السوق الرأسمالية في عهد حسني مبارك فحاولت توزيع علاقاتها الخارجية بما يخدم مصالحها الاقتصادية. فاتجهت مصر شرقاً إلى دول آسيا لتوسيع القاعدة الجغرافية للصادرات المصرية والاستفادة من الإمكانيات والطاقة الاستيعابية الهائلة لتلك المنطقة المتمثلة بارتفاع الكثافة السكانية، وارتفاع الدخول في بعض البلدان، والتقدم التكنولوجي، فطورت علاقاتها مع العديد منها كاليابان والصين والهند.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩ وضعت الأسس للعلاقات المصرية ـ الصينية في القرن الجديد، وشهدت إعلان بيان إقامة علاقات تعاون استراتيجي بين البلدين. وركز البيان المشترك على ضرورة بناء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد على نحو عادل ومنطقي وتعزيز التضامن والتعاون بين الدول النامية، وتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وضرورة إصلاح مجلس الأمن؛ لتحقيق التوازن الإقليمي مع مراعاة التمثيل العادل للدول النامية، وتأكيد أهمية تحقيق السلام الشامل العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، بما يتفق مع المصلحة الأساسية لشعوبها، ويخدم السلام والتنمية في العالم، وأنه يجب الالتزام الكامل والتنفيذ الأمين للاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والتي شهد عليها المجتمع الدولي، وضرورة العمل الدولي على سيادة مفاهيم نزع السلاح، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل، بحيث تشمل شتى مناطق العالم، دون استثناء أي دولة أو أي منطقة، وإدانة الإرهاب بشتى أشكاله والتعاون في

---

(٢٤) «**التقرير المقدم إلى المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني،**» **شبكة الصين بالعربية،** <http://arabic.china.org.cn/china/archive/17da/2007-10/25/content_9123637.htm>.

(٢٥) «عشرة ملايين مصري لا يجدون الطعام! والأمراض القاتلة تفتك بالمصريين،» (تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٥)، <http://alarabnews.com/alshaab/2005/18-03-2005/n5.htm>.

مجال مكافحة الأعمال الإرهابية الدولية. وفي آب/أغسطس٢٠٠٠ أيدت مصر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية[٢٦].

**تشغل الصين موقعاً استراتيجياً في القارة الآسيوية، حيث تبلغ مساحتها ٢٠ بالمئة من مساحة القارة، إضافة إلى حدودها المشتركة مع ١٤ دولة، وهو رقم قياسي، يجعل الصين دولة قارة.**

ولكن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كرست الهيمنة الأمريكية على دول العالم، وسعت للقضاء على الدول المقاومة لتلك الهيمنة، فغزت العراق في ٢٠٠٣، وكرست التبعية المصرية، فكانت أحد أسباب تراجع العلاقات بين مصر والصين خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى بداية عام ٢٠١١، وبعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير وصل الاقتصاد المصري إلى مراحل متردية لانخفاض عائدات بعض القطاعات كالسياحة، والإضرابات المتوالية في العديد من قطاعات الدولة، وتعاني الدولة المصرية انخفاض الاحتياطي النقدي إلى مستويات حرجة، واستمر هذا التدهور بعد الانقلاب العسكري في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣[٢٧].

### د ـ محددات تاريخية

أكدت الثورة الصينية عام ١٩٤٩ ثلاثة أهداف رئيسية: الهدف **الأول**، القومية وكانت في المقدمة وطوال الثورة، وكانت تعكس الرغبة في الاستقلال عن النفوذ الأجنبي، والسيطرة الأجنبية؛ والهدف **الثاني** هو التوحد القومي تحت سلطة مركزية؛ والهدف **الثالث** هو المطالبة بالتغيير الجذري للظروف الاقتصادية والاجتماعية[٢٨]. وهذه هي أهداف الثورة المصرية نفسها عام ١٩٥٢، لذلك كانت مصر من أوائل البلدان التي أعلنت اعترافها بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٣، والتي أيدت بحماس حق الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة. وفي آب/أغسطس ١٩٥٥ قام وزير الصناعة والتجارة المصري محمد أبو نصير بزيارة للصين، ووقع الجانبان اتفاقاً تجارياً يقيم بمقتضاه كل طرف مكتباً تجارياً له لدى الطرف الآخر، إلى أن أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في أيار/مايو ١٩٥٦. ومثل ذلك فرصة للصين لإقامة علاقات رسمية مع البلدان العربية والأفريقية[٢٩].

---

(٢٦) نيرمين السعدني، «الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية.. التحديات والآثار،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٨، العدد ١٤٩ (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص ٢١٨ ـ ٢٢١.

(٢٧) Mahmoud Hamad, «The Constitutional Challenges in Post-Mubarak,» *Insight Turkey*, vol. 14, no. 1 (Winter 2012), pp. 51-70.

(٢٨) James R. Townsend, «Politics in China,» in: Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Jr., eds., *Comparative Politics Today: A World View*, 3rd ed. (Boston, MA: Little, Brown, 1984), p. 363.

(٢٩) محمد نعمان جلال، «ثورة الصين وصورة ٢٣ يوليو في مصر،» مجلة **الصين اليوم**، <http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/200210/bb1.htm>.

وعقب قرار جمال عبد الناصر في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس بادرت الصين إلى تأييد هذه القرار في ٤ آب/أغسطس ١٩٥٦، وأصدرت الحكومة الصينية بياناً دانت فيه العدوان الثلاثي على مصر إدانة شديدة، ووصفته بالوحشي والهمجي، وأكدت موقفها الثابت الداعم للنضال العادل الذي يخوضه الشعب المصري من أجل حماية سيادة الدولة والاستقلال الوطني.

ورغم ظروف الصين الداخلية حيث الثورة الثقافية التي بدأت عام ١٩٦٦ والفوضى التي أحدثتها في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، فهي أعلنت عن تأييدها التام لكل المواقف التي اتخذتها مصر خلال هذا العدوان، وأكدت تأييد وتضامن الشعب الصيني مع مصر والتنديد بالعدوان عليها. وأصدرت الحكومة الصينية بياناً لشرح هذا الموقف، وبالتزامن تظاهر نحو مليون فرد في بكين لمدة ثلاثة أيام دعماً لنضال مصر والبلدان العربية. وتوالت الزيارات المتبادلة بين قادة ومسؤولي الدولتين بصفة مستمرة، غير أن تطور الأحداث خلال عامي١٩٦٦ و١٩٦٧، أدت إلى ضعف مستوى التبادل بين البلدين، ففي الصين بدأت عام ١٩٦٦ الثورة الثقافية، وفي مصر تعرضت البلاد لعدوان الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وفي تلك الأثناء كان تحرير مصر لأراضيها يحتل قمة أولوياتها ولم تشهد الفترة من١٩٦٥ حتى١٩٧٠ أي زيارات على مستوى عالٍ بين البلدين، وانخفض معدل تبادلاتهما التجارية بشكل كبير(٣٠).

وسحبت الصين خلال الثورة الثقافية كل سفرائها في المنطقة العربية، باستثناء سفيرها لدى مصر، وهذا يؤكد المكانة التي تحتلها مصر في السياسة الخارجية الصينية. وقد تجسدت هذه المكانة المتميزة لمصر، من خلال الموقف الصيني من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، التي سارعت فيه بإعلان تأييدها التام للجهود المصرية لاستعادة أراضيها المحتلة.

## ٢ ـ المحددات الخارجية

تتمثل المحددات الخارجية بمحددات دولية وإقليمية. يلاحظ أن عام ٢٠٠٣ قامت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بتدمير العراق وفرضت هيمنتها على البلدان العربية والخليجية، وفرضت عقوبات عديدة على إيران، في الوقت الذي استخدمت فيه قضية حقوق الإنسان في الصين كذريعة للتدخل في السياسة الصينية؛ ولذلك سنجد أن علاقات مصر بالصين كانت تزداد وتنقص بحسب علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة حكم الرئيس مبارك.

ودعت الصين إلى إنشاء نظام دولي جديد، على أساس قواعد سياسية هي المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئها، ومبادئ القانون الدولي الأخرى، المعترف بها، وتدعو إلى التكامل، والمنفعة المتبادلة، والتنمية المشتركة، وإصلاح النظام

(٣٠) الهيئة العامة للاستعلامات، «العلاقات المصرية ـ الصينية».

الاقتصادي الدولي القديم، على أن يتكون نظام جديد يفيد جميع بلدان العالم، ولا سيما البلدان النامية وحماية مصالحها[٣١].

فكانت أول زيارة لهو جينتاو بعد تولّيه الحكم عام ٢٠٠٤ لمصر، وأول زيارة للرئيس مرسي خارج المنطقة العربية، بعد توليه الحكم للصين، مما يعكس وحدة توجه كل من النظامين السياسيين إلى كسر الهيمنة الأمريكية، في حين أن العلاقات بين مصر والصين خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مرهونة بمدى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لمصر، في حين تحتل مصر المرتبة الـ ٥٢ في قائمة أهم شركاء الولايات المتحدة التجاريين، ويحق لمصر ـ من ضمن مجموعة دول نامية ـ الاستفادة من النظام المعمم للمزايا (GSP) الأمريكي الذي يسمح بتصدير بعض المنتجات المصرية إلى السوق الأمريكية وإعفائها من الجمارك.

## خاتمة

نشأ مفهوم التوجه شرقاً نتيجة لتطور العلاقات الدولية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، وتزايد دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، وظهور التكتلات الاقتصادية؛ فظهر ما يسمى بدول النمور الآسيوية، ومجموعة الآسيان، ومجموعة العشرين، وتلك القوى الآسيوية تتميز بالنمو الاقتصادي المرتفع، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والأسواق الواسعة، كما أن تاريخ تلك الدول يخلو من التجارب الاستعمارية التي قد تشوب علاقتها مع أي طرف آخر، ما دفع دول العالم سواء منها النامية أو العظمى أو التكتلات الدولية كالاتحاد الأوروبي، إلى التوجه لتلك الدول وتدعيم علاقاتهم الاقتصادية بالأساس.

١ ـ يعتبر توجه مصر نحو الشرق متمثلاً بعلاقتها بالدولة الصينية توجهاً قديماً، منذ ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، واستمرت العلاقات بين الدولتين، حتى في الأوقات التي قطعت فيها الصين علاقتها مع العالم الخارجي أثناء ثورتها الثقافية محتفظة بالعلاقة مع مصر.

٢ ـ تذبذبت العلاقة بين مصر والصين خلال عهد الرئيس مبارك، وذلك لتوجه النظام المصري نحو تدعيم علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تأثرت العلاقة مع الصين بالعلاقة بين مصر والولايات المتحدة من تحسن أو اضطراب، وتبعاً لتحسن العلاقات الصينية ـ الأمريكية أو اضطرابها. ومن ثم فإن تأثير العامل الخارجي كان كبيراً في العلاقة بين مصر والصين خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١.

٣ ـ بعد ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وخضوع الاقتصاد المصري لمشاكل اقتصادية عديدة توجهت مصر إلى تدعيم علاقتها بالأطراف الدولية الأخرى، وكانت الصين من أوائل الدول التي تم التوجه إليها حيث قام الرئيس مرسي بأول زيارة له خارج المنطقة العربية بعد تولية

---

(٣١) تشو يي هوانغ، **الدبلوماسية الصينية**، ترجمة تشنغ بوه رونغ [وآخرون]، سلسلة أساسيات الصين ([بيجين]: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠٠٥)، ص ١٤٥.

الحكم إلى الصين، مما يعني أن العامل الداخلي ممثلاً بالعامل الاقتصادي هو العامل الذي سوف يحكم توجه العلاقات المصرية ـ الصينية، وأن هذه العلاقات كانت في نمو، وبالرغم أنه لم تتوافر بيانات دقيقة عن حجم التبادل التجاري بين الدولتين بعد انقلاب ٣ تموز/يوليو العسكري، إلا أن تصريحات وزير التجارة والصناعة تؤكد الرغبة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية، كما أن الصين تتعامل مع دول الخارج على أساس مبدأ المصلحة الاقتصادية، ومن ثم نتوقع تنمية وتطوير العلاقات بين مصر والصين مستقبلاً، وبخاصة أن هناك عدداً من العوامل المشتركة التي تدعو للتعاون.

٤ ـ هناك استمرارية في العلاقات المصرية ـ الصينية، يؤثر فيها عدد من المحددات الداخلية كالعامل الجغرافي، والعامل السكاني، والعامل الاقتصادي، والعامل التاريخي بين الدولتين، إضافة إلى العامل الخارجي، المتمثل بعلاقات كل من الدولتين بالبيئة الإقليمية لهما والبيئة الدولية، والقوى العظمى المهيمنة، لذا تحتاج تلك العلاقات في المرحلة المقبلة إلى مزيد من الجهود من جانب مصر، لتؤكد للصين صدق توجهها، لأن تقارب الصين مع مصر خلال فترة حكم الرئيس مبارك، كان لا يقابل بالحماسة نفسها من الجانب المصري، وظهر ذلك من خلال الخلل بين الواردات والصادرات المصرية للصين لمصلحة الصين، في حين أن كلا البلدين لديه دوافع للتعاون، وتوجهات واضحة فيجب استثمارها جيداً □